المؤتمر الدولي العاشر للأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم
المقرر انعقاده في القاهرة بجمهورية مصر العربية
في الفترة من ١٢ إلى ١٣ أغسطس ٢٠٢٥م

تحت رعاية فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي
رئيس جمهورية مصر العربية

بعنوان

صناعة المفتي الرشيد في عصر الذكاء الاصطناعي

-*-

استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى:
آفاق وتحديات فقهية معاصرة

مقدم البحث

الشيخ/ بشير الحاج نانا يونس

جمهورية الكاميرون

مقدمة: ثورة الذكاء الاصطناعي وتحدياتها الفقهية

يشهد عصرنا الحالي ثورة تقنية غير مسبوقة، تُعرف بالذكاء الاصطناعي(AI) ، وهي تتغلغل في كافة مناحي الحياة الحديثة، من الصناعة والطب إلى التعليم والقانون. هذا الانتشار الواسع يفرض تحديات وفرصًا جديدة على العلوم الشرعية، خاصة في مجال الإفتاء (إصدار الأحكام الشرعية أو الفتاوى). يمثل الإفتاء ركنًا أساسيًا في حياة المسلمين لاستمداد الأحكام الشرعية ومعالجة القضايا المعاصرة والنوازل المستجدة. المعروف عادة، أن المفتي هو المرجع البشري الأساسي لتوجيه الأفراد والمجتمعات. ومع التطورات المتسارعة في قدرات الذكاء الاصطناعي، يبرز السؤال الجوهري: إلى أي مدى يمكن الاستفادة من هذه التقنية في عملية الإفتاء الحيوية، وما هي الضوابط الشرعية والأخلاقية الأساسية التي يجب مراعاتها لضمان صحة الفتوى وحفظ مكانة المفتي وقدسية الشريعة؟

مبررات البحث وأهدافه

ينبع هذا البحث من حاجة ماسة لمواكبة التطورات التقنية المتسارعة مع الحفاظ على أصالة الشريعة وسلامة الفتاوى. يهدف البحث إلى دراسة جدوى ومشروعية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملية الإفتاء، ووضع إطار شرعي مفصل يحدد المجالات الممكنة للاستفادة والضوابط الصارمة اللازمة لهذا الاستخدام. كما سيبحث في الفرص والمخاطر والتحديات الجديدة التي لم يتم تناولها على نطاق واسع في الأبحاث السابقة.

الغاية

الغاية الأساسية من هذا البحث هي تقديم تصور شرعي شامل ومفصل حول توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء. يسعى البحث إلى تحديد أنواع الفتاوى التي يمكن أن يسهم فيها الذكاء الاصطناعي بفاعلية وكفاءة، وتلك التي يظل فيها الدور المحوري للمفتي البشري لا غنى عنه. ويشمل ذلك بيان وتأصيل الضوابط الشرعية والأخلاقية والتقنية اللازمة التي تحكم هذا الاستخدام لضمان عدم المساس بقدسية الفتوى وموثوقيتها، مع التركيز على النماذج التطبيقية الحديثة والأسئلة الفقهية المستجدة المتعلقة بها.

المنهجية

يعتمد هذا البحث المنهج التحليلي الاستنباطي والتأصيلي. فهو يحلل بعمق المفاهيم الشرعية المتعلقة بالإفتاء ويقارنها بمختلف مفاهيم وتقنيات الذكاء الاصطناعي (مثل التعلم العميق، ومعالجة اللغات الطبيعية، والأنظمة الخبيرة). ثم يستنبط الأحكام الشرعية المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال بالرجوع إلى النصوص الشرعية الكريمة، وأقوال الفقهاء السابقين والمعاصرين، إضافة إلى آراء المتخصصين في الذكاء الاصطناعي. ويهدف ذلك إلى تقديم رؤية شاملة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وتسلط الضوء على التطورات التقنية وتأثيرها المحتمل على عملية الإفتاء.

الجمهور المستهدف

يستهدف هذا البحث بالدرجة الأولى المفتين والعلماء المتخصصين في الإفتاء والعلوم الشرعية، لتمكينهم من فهم أبعاد هذه التقنية وكيفية التعامل معها بمسؤولية. كما يتوجه إلى الباحثين في العلوم الشرعية والتقنية المهتمين بتقاطع هذين المجالين، ويزودهم بإطار نظري وعملي متين لاستغلال الذكاء الاصطناعي في الإفتاء بشكل آمن وموثوق ومتوافق مع الشريعة، والمساهمة في صياغة توجيهات مستقبلية لاستخدام هذه التقنية في مؤسسات الإفتاء.

أولاً: مفهوم الإفتاء: تأصيل شرعي

إن الفهم العميق لمفهوم الإفتاء هو شرط أساسي لتقييم دور الذكاء الاصطناعي فيه وتحديد حدوده.

التعريف اللغوي

اشتقاقيًا، "الإفتاء" مشتق من الفعل "أفتى يُفتي"، ويعني الإيضاح أو الإظهار أو البيان أو الكشف عن شيء مبهم أو مشكل. فإذا قيل "أفتاه في الأمر"، فمعناه أوضحه وبيّنه له. و"أفتاه في المسألة" أي أعطاه جوابًا شافيًا وواضحًا يزيل اللبس. أما مصطلح "الفتوى" أو "الفتيا" فهما اسمان للفعل "الإفتاء"، ويشيران إلى المحصلة أو الجواب المستنبط. وقد أكد الإمام الراغب الأصفهاني في "المفردات في غريب القرآن" أن: "الفتيا والفتوى: الجواب عما أشكل من الأحكام"، مؤكدًا دلالتها على كشف الصعوبات وإزالة الغموض.

المفهوم الاصطلاحي

في الاصطلاح الشرعي، يكتسب مفهوم الإفتاء خصوصية أعمق وأضيق من معناه اللغوي، إذ يتعلق حصريًا بالأمور المرتبطة بالأحكام الشرعية الإسلامية. ومن بين التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، يبرز التعريف المختصر والدقيق للغاية للإمام أحمد بن إدريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ) في "الإحكام في تمييز الفتاوى وتصرفات القاضي والإمام" حيث نص على أنه: "الإخبار بحكم الله تعالى في إلزام أو إباحة". هذا التعريف يلخص جوهر الفتوى في كونها كشفًا عن مراد الشارع الحكيم في فعل معين، سواء كان هذا الفعل واجبًا، أو مستحبًا، أو مباحًا، أو مكروهًا، أو محرمًا.

بناءً على هذه التعريفات، يمكن صياغة تعريف شامل ودقيق للإفتاء في السياق الشرعي على النحو التالي: هو بيان من له أهلية شرعية كاملة (المفتي المؤهل) لحكم شرعي مستنبط من أدلته الشرعية بخصوص واقعة معينة، أو نازلة مستجدة، أو حادثة خاصة، دون إلزام المستفتي بالتقيد بهذا الحكم، بل هو هداية وبيان للطريق الشرعي ورفع للالتباس. يبرز هذا التعريف اختصاص المفتي وأهليته العلمية والشرعية، وجانب البيان (مما يميزها عن الأحكام القضائية)، وطبيعتها الاستنباطية وليست مجرد نقل.

ثانياً: الذكاء الاصطناعي: محاكاة العقل البشري وقدراته المتقدمة

لفهم كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، يجب إدراك طبيعة هذه التقنية المتطورة باستمرار وأنواعها وقدراتها المتنامية.

تعريف الذكاء الاصطناعي

تدور التعريفات الحديثة للذكاء الاصطناعي حول القدرة الأساسية للآلات على محاكاة جوانب معينة من الذكاء البشري وقدراته الإدراكية والمعرفية. يمكن تعريف الذكاء الاصطناعي بأنه :**قدرة الأنظمة الحاسوبية على التصرف بطريقة تحاكي السلوك الذكي البشري، أو أداء مهام تتطلب عادة قدرات معرفية وعقلية مماثلة للذكاء البشري** .ويشمل ذلك التعلم من البيانات، والفهم السياقي، وحل المشكلات المعقدة، واتخاذ القرارات المستنيرة، ومعالجة اللغات الطبيعية (فهم وتوليد النصوص البشرية)، والتعرف على الأنماط والعلاقات الخفية في البيانات.

لعل أقرب تعريف للذكاء الاصطناعي في سياق تطبيقاته العملية، خاصة في معالجة البيانات والمعلومات واستنباط المعرفة منها، هو :**استخدام التقنيات المتقدمة (مثل تعلم الآلة، والشبكات العصبية، والتعلم العميق، ومعالجة اللغات الطبيعية) القادرة على محاكاة العمليات الإدراكية البشرية في جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات (البيانات الضخمة)، ومعالجتها بذكاء، واستخلاص الأنماط والقواعد والعلاقات منها، مما يؤدي إلى استنتاجات ونتائج محددة، أو تقديم حلول لمشكلات معينة، أو حتى توليد محتوى جديد** .هذا التعريف يركز على الجانب التطبيقي للذكاء الاصطناعي وقدرته على معالجة المعلومات بكفاءة تفوق القدرات البشرية في السرعة والحجم.

ثالثاً: **الإفتاء بالذكاء الاصطناعي**: **التقاطع الجديد والتطبيقات المستقبلية**

بعد فهمنا لكل من الإفتاء والذكاء الاصطناعي، يمكننا تحديد تقاطعهما والتفكير في تطبيقاتهما المستقبلية.

تعريف الإفتاء بالذكاء الاصطناعي

بناءً على التعريفات السابقة للذكاء الاصطناعي، يمكن تعريف الإفتاء بالذكاء الاصطناعي بأنه :**عملية محاولة تقديم أجوبة عن الأسئلة الشرعية المطروحة بالاستعانة بتقنيات حاسوبية ذكية ومتقدمة (مثل أنظمة معالجة اللغات الطبيعية ونماذج اللغة الكبيرة). يتم تزويد هذه الأنظمة مسبقًا بكمية ضخمة ومنظمة ومنقحة من المعلومات والنصوص الشرعية الموثوقة (من القرآن الكريم، والسنة النبوية، وكتب الفقه المعتمدة، وموسوعات الفتاوى السابقة، وبحوث المجامع الفقهية). ثم تقوم هذه التقنيات بمعالجة وتحليل وربط وتصنيف واسترجاع ما يناسب استفسار المستفتي، وتوليد جواب بناءً على هذه البيانات المبرمجة.**

في هذا السياق، يؤكد فضيلة المفتي الدكتور نظير عياد في أكثر من موضع على أن "الذكاء الاصطناعي ليس كيانًا منفصلاً يمتلك وعيًا أو ضميرًا أو إدراكًا بشريًا، بل هو امتداد للعقل البشري وأداة متقدمة للغاية في يد الإنسان، صُممت لتعزيز وتوسيع قدراته المعرفية والعملية". هذا التصريح ذو أهمية قصوى، فهو يوضح أن الذكاء الاصطناعي يجب أن يُنظر إليه كأداة مساعدة قوية تعزز قدرات المفتي البشري وتسهل الوصول إلى المعلومات وتنظيمها، وليس بديلاً شاملاً عنه. وهذا يوجه النقاش حول حكم استخدامه نحو أطر محددة من التعاون، لا الاستقلالية.

رابعاً: **الحكم الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء**: **تفصيل وتأصيل وتحديات معاصرة**

لتحديد الحكم الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، يجب التمييز الدقيق بين أنواع الفتاوى المختلفة، فلكل نوع أحكامه وضوابطه الخاصة، مع الأخذ في الاعتبار التطورات المستمرة في قدرات الذكاء الاصطناعي.

١. الفتاوى غير المتعلقة بظروف فردية خاصة ولا تخضع للموازنة بين المصالح والمفاسد الخاصة (الفتاوى الأصلية أو الإخبارية):

يشمل هذا النوع من الفتاوى الأحكام الشرعية الثابتة والواضحة التي لا تتغير بتغير الزمان أو المكان أو الظروف الخاصة للمستفتي. وذلك لأنها مبنية على نصوص شرعية قطعية الدلالة أو ظنية مستقرة لم يقع فيها خلاف جوهري، أو استقر فيها الرأي الراجح لدى جمهور الفقهاء، أو أصبحت من المعلوم من الدين بالضرورة. أمثلة ذلك: أحكام الصلاة (كيفيتها، أوقاتها)، أحكام المواريث (المسائل الثابتة من الأنصبة وقسمة التركات)، وأصول العبادات والمعاملات العامة غير المعقدة (مثل شروط صحة البيع، أركان الحج، مواقيت الصيام، أحكام الطهارة). في هذه المسائل، يكون دور الفتوى غالبًا هو الإخبار عن حكم معلوم ومقرر في الشريعة، أو استرجاع معلومة فقهية ثابتة.

أدلة جواز الاستفتاء في هذا النوع من القرآن والسنة:

الشريعة الإسلامية تحث على طلب العلم والاستفتاء من أهل الاختصاص فيما يجهله المرء، وتيسير سبل الوصول إلى المعرفة .يقول الله تعالى: ﴿**وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ ۖ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ**﴾ [الأنبياء: ٧]. هذه الآية قاعدة أساسية في جواز طلب العلم من أهله. وفي هذه الحالة، يعمل الذكاء الاصطناعي عمل "أهل الذكر" أو "مسترجع المعلومات" الشرعية المبرمجة بدقة. فهو أشبه بمكتبة رقمية متطورة للغاية .وقوله تعالى: ﴿**هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا**﴾ [البقرة: ٢٩] .وقوله تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ**﴾ [الجاثية: ١٣]. هاتان الآيتان تدلان على مبدأ التسخير في الشريعة، أي أن الأصل في الأشياء هو الإباحة ما لم يرد نص يحرمها. وتقنيات الذكاء الاصطناعي تندرج تحت هذا التسخير إذا استخدمت فيما أباحته الشريعة ولم تتجاوز حدودها.

بناءً على ما سبق، فإن الأصل في حكم استخدام الذكاء الاصطناعي في هذا النوع من الإفتاء هو الجواز .يمكن للأنظمة الذكية أن تكون مفيدة جدًا في استرجاع المعلومات الدقيقة وتصنيفها وتقديم إجابات سريعة ومباشرة. وهذا يسهل على المستفتي الوصول إلى الأحكام الشرعية المعلومة والمقررة، ويخفف العبء عن المفتين في الإجابة على آلاف الاستفسارات المتكررة.

إلا أن هذا الجواز مشروط بضوابط دقيقة لضمان صحة المخرجات وموثوقيتها، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التقنية الحديثة:

- **الموثوقية والاعتمادية ومصدر البيانات :**يجب أن تكون الجهة التي تبرمج وتدير نظام الذكاء الاصطناعي الخاص بالإفتاء هيئة موثوقة ومعترف بها شرعًا (مثل دور الإفتاء الرسمية، المجامع الفقهية، مراكز البحوث الشرعية المعتبرة). ويجب أن تحظى هذه الجهة بمساندة واعتماد رسمي. هذا الشرط يضمن أن المدخلات والمعلومات المبرمجة في النظام (قاعدة البيانات) صحيحة ودقيقة، ومستقاة من مصادر شرعية موثوقة (القرآن، السنة، أقوال المذاهب الأربعة المعتبرة، قرارات المجامع الفقهية)، وأنها تخضع للتحديث والصيانة المستمرة من قبل متخصصين شرعيين. الجديد هنا هو أهمية "جودة البيانات" و"أصالة بيانات التدريب" بالنسبة لأنظمة التعلم العميق ونماذج اللغة الكبيرة، لضمان عدم توليد معلومات خاطئة أو متحيزة.

- **أهلية المستفتي والتحقق البشري :**يجب أن يمتلك المستفتي حدًا أدنى من الوعي والإدراك ليستوعب المصطلحات الشرعية والمعاني اللغوية للألفاظ المستخدمة في الجواب المقدم. وهذا يمكنه من فهم الفتوى بشكل صحيح، والتمييز بين الأجوبة، والتعامل مع أي لبس قد يطرأ، أو طلب المزيد من التوضيح إذا لزم الأمر. ويبقى هناك حاجة إلى طبقة "إشراف بشري" أو "مفتي مرجعي" يقوم بمراجعة المخرجات بشكل دوري أو يتدخل في الحالات التي تستدعي توضيحًا أو تفسيرًا، خصوصًا مع ظهور خاصية "الهلوسة (Hallucination) "في بعض نماذج الذكاء الاصطناعي، والتي قد تولد معلومات غير موجودة أو خاطئة.

٢. الفتاوى القائمة على الأعراف، أو المصحوبة بقرائن سياقية، أو التي تتضمن ظروفًا تغيّر الفتوى غالبًا (الفتاوى الاجتهادية أو النوازل):

يتناول هذا النوع من الفتاوى القضايا التي لا يوجد فيها نص صريح أو حكم قاطع بذاته، والتي تتأثر وتتغير بتغير الزمان، والمكان، والعرف، والعادة، والظروف المحيطة بالمستفتي والحالة الخاصة. تتطلب هذه الفتاوى اجتهادًا عميقًا، وفهمًا للواقع (فقه الواقع)، وموازنة دقيقة بين المصالح والمفاسد، وتحقيق المناط (تطبيق الحكم العام على الحالة الخاصة)، وتنزيل الأحكام على الواقعات الخاصة، واستحضار المقاصد الكلية للشريعة. أمثلة ذلك: الفتاوى المتعلقة بالنفقة الزوجية (تتأثر بالعرف ومقدرة المنفق)، مسائل اللباس المناسب للزمان والمكان، المعاملات المالية المستجدة والمعقدة (مثل العقود الذكية، العملات الرقمية، الصيرفة الإسلامية المعاصرة، الاستثمار في التقنيات الحديثة)، المسائل الطبية الحديثة (مثل التلقيح الصناعي، تحديد النسل، زرع الأعضاء)، القضايا البيئية والتغير المناخي، الاستنساخ البشري، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي نفسه، وغيرها من النوازل المعاصرة.

لا يجوز للمستفتي أن يعتمد على تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الاستقلال الكامل بالحصول على الفتاوى من هذا النوع .وذلك لأن الذكاء الاصطناعي، مهما بلغ من التطور (حتى مع ظهور نماذج اللغة الكبيرة ذات القدرات الإدراكية العالية)، يفتقر إلى مجموعة من الشروط الجوهرية اللازمة للمفتي البشري المؤهل، والتي لا يمكن محاكاتها بشكل كامل أو موثوق به بواسطة الآلة:

- **التكليف والإنسانية :**الذكاء الاصطناعي ليس مكلفًا، ولا يتوجه إليه الخطاب الشرعي. ولا يمتلك وعيًا، ولا ضميرًا، ولا إرادة، ولا حسًا أخلاقيًا بالمعنى الروحي البشري. فالمفتي يجب أن يكون مسلمًا، عاقلاً، بالغًا، وهي صفات بشرية متكاملة لا توجد في الآلة.
- **العدالة والورع والتقوى :**العدالة شرط أساسي للمفتي، وهي تعني الاستقامة في الدين والورع عن المحرمات والشبهات. وهذه صفات باطنية لا يمكن للآلة أن تمتلكها. فالإفتاء أمانة عظيمة تتطلب تقوى وخشية من الله تعالى تدفع المفتي إلى التدقيق والتحري والإنصاف.
- **الملكة الفقهية والإدراك البشري العميق :**يفتقر الذكاء الاصطناعي إلى القدرة على:
  - **الاستنباط والقياس الإبداعي :**لا تستطيع الآلة أن تقوم بعملية الاستنباط المعقدة التي يقوم بها المجتهد، والتي تتضمن الربط بين النصوص والأدلة بطرق غير تقليدية، والتعمق في النصوص، واستخراج الأحكام من خلال فهم عميق

لمقاصد الشريعة وسياقاتها المتعددة، وتوليد حلول لأمور لم يرد فيها نص مباشر.

- **فهم وتفعيل مقاصد الشريعة :**دور المفتي لا يقتصر على معرفة الحكم الظاهر، بل يجب أن يكون مستوعبًا للمقاصد الكلية والجزئية للشريعة (حفظ الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال) وكيفية تفعيلها في الواقع. وهذا ما يسمى بـ"روح الشريعة" أو "فقه المقاصد". فالذكاء الاصطناعي يعمل بالمنطق والخوارزميات وأنماط البيانات، ولا يمكنه استيعاب المقاصد بعمق المفتي البشري الذي يعيش الواقع ويتأثر به.
- **تحقيق المناط الخاص :**وهي عملية تطبيق الحكم الشرعي العام على حالة معينة بعد النظر في جميع ظروفها وتفاصيلها الفريدة وظروف المستفتي الشخصية التي قد تؤثر في الحكم. تتطلب هذه العملية بصيرة نافذة، وفهمًا للواقع، ومعرفة بأحوال الناس المتغيرة وأعرافهم، وهو ما تفتقر إليه الآلة بشكل جوهري.
- **مراعاة مآلات الأفعال ونتائجها :**يجب على المفتي أن ينظر إلى عواقب الفتوى وتأثيراتها المحتملة على الأفراد والمجتمعات على المديين القريب والبعيد (قاعدة سد الذرائع وفتحها). وهذا يتطلب حكمة وبصيرة اجتماعية ونفسية وبعد نظر لا يستطيع الذكاء الاصطناعي اكتسابها أو محاكاتها بشكل كامل.
- **التعامل مع التعارضات وترجيح المصالح :**عند وجود تعارض ظاهري بين الأدلة، أو بين المصالح والمفاسد، يحتاج المفتي إلى القدرة على الترجيح بناءً على قواعد أصولية معقدة وموازنات دقيقة تستلزم فهمًا عميقًا للقواعد الفقهية والمقاصد. وهذا يتطلب ملكة فقهية قوية وحكمة بشرية.
- **فقه التنزيل :**وهي القدرة على تطبيق الأحكام الشرعية النظرية على الواقع المتغير، مع مراعاة التطورات العلمية والتقنية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يتطلب احتكاكًا مباشرًا بالواقع ومتغيراته.

وقد حذر الإمام القرافي رحمه الله في "الإحكام في تمييز الفتاوى" من خطر انتشار الفتوى بغير أهلية أو بالاعتماد الكلي على الكتب دون تحقيق وتدقيق. فقال: *"الأصل المطلوب أن الفتوى لا تجوز إلا بما نقله ثقة عن ثقة عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح للمفتي"*. وأضاف محذرًا من شيوع العمل في عصره: *"وقد تساهل الناس في هذا العصر وأفتوا من كتب يطالعونها من غير نقل، وذلك خطر عظيم في الدين، وخروج عن القواعد"*. وهذا التحذير، وإن كان في سياق الرجوع للكتب، ينطبق بخطورة أكبر وأشد على الاعتماد الكلي على آلة لا تدرك السياق والمآلات والتفاصيل الدقيقة والمشاعر الإنسانية.

ويؤكد فضيلة المفتي الدكتور نظير عياد في كلمته القيمة بالمؤتمر الخامس لكلية الآداب بجامعة المنصورة، هذا التفريق الجوهري: *"إن الذكاء الاصطناعي لا يستطيع أن ينشئ فتاوى مستقلة؛ فهو يفتقر إلى الملكة الفقهية وروح المقاصد. ولا يمكن أن يمتلك البصيرة الشرعية التي يمتلكها الفقيه والمفتي، والتي هي ثمرة سنوات طويلة من العلم والممارسة والتزكية الروحية. ولذلك، يجب التفريق الدقيق بين أدوات المعرفة (التي يمكن للذكاء الاصطناعي أن يبرع فيها) وأدوات الإفتاء (التي تتطلب مفتيًا بشريًا مؤهلاً وملكة فقهية*

قوية)". هذا التصريح يضع إطارًا واضحًا لدور الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة في استخلاص المعلومات وتصنيفها، وليس كصانع قرار مستقل أو مفتٍ.

خامساً: ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: إطار شامل وتحديثات تنظيمية

أي سلوك جديد أو تقنية مستحدثة تحتاج إلى ضوابط شرعية وأخلاقية صارمة لتنظيمها وفق متطلبات الأحكام الشرعية، وتوضيح اللبس المتعلق بها، ومراعاة تنوع استخداماتها. فمن البديهي أن آلة الذكاء الاصطناعي لا تستطيع بشكل مستقل أن تقدم أجوبة لكل أنواع الفتاوى. بل تبقى عاملًا مساعدًا قويًا يعين المفتي في صياغة الأجوبة، والبحث عن الأدلة، وتصنيف المعلومات، ومراجعة الآراء الفقهية.

قبل تعداد الضوابط المفصلة، يجب التأكيد على ملاحظتين أساسيتين تزداد أهميتهما مع تطور الذكاء الاصطناعي:

- **المراجعة الدورية والمستمرة من خبراء شرعيين وتقنيين :**يجب أن تكون هناك مراجعات دورية ومستمرة وشاملة لمخرجات أنظمة الذكاء الاصطناعي في الإفتاء. وهذا ضروري لاحتمال حدوث أعطال تقنية، أو سوء فهم للسياق، أو تأثر بتحيزات موجودة في بيانات التدريب، أو تجاوز الجهاز لصلاحياته المبرمجة في الإفتاء (خاصية الهلوسة). وهذا يتطلب تصحيح الأخطاء فورًا، وإعادة برمجة وتحديث قواعد بيانات الجهاز ونماذجه بشكل مستمر من قبل فريق متعدد التخصصات يضم فقهاء ومحدثين وأصوليين ومتخصصين في علم البيانات والذكاء الاصطناعي.
- **الفتوى الشخصية والتفاعل الذكي مع المستفتي :**يجب أن تكون هناك خيارات متعددة ومتكاملة للمستفتي عند إدخال بيانات سؤاله، وتطوير واجهات مستخدم ذكية تسمح بجمع دقيق للسياقات والظروف. فإذا كانت المسألة تتضمن تفاصيل خاصة أو ظروفًا استثنائية يجب مراعاتها (مثل: عمر المستفتي، الجنس، حالته الصحية كالمرض أو الحمل، حالته الاجتماعية، الظروف العارضة كالسفر أو الغضب، أو ما إذا كان الفعل متعمدًا أو غير متعمد، أو حتى حالته النفسية). هذه التفاصيل تمكن النظام من تقديم جواب أدق، وأقرب إلى حال المستفتي وطبيعة الحكم الشرعي المنطبق، أو توجيهه إلى مفتٍ بشري عند الحاجة.

ومن هذه الضوابط الأساسية التي تحكم الاستخدام العام للذكاء الاصطناعي في الإفتاء، مع البعد المضاف للتنظيم والتشريع:

- **الدقة وأمن البرمجة والتدريب وجودة البيانات :**يجب أن يتم إنتاج وبرمجة وتدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الإفتاء بأعلى درجات الدقة والأمن السيبراني والموثوقية العلمية. يجب أن تبنى هذه الأنظمة على بيانات شرعية موثوقة ومنقحة وغير متحيزة، وموثقة من هيئات شرعية عليا. ويجب أن تخضع لعمليات فحص واختبار صارمة لضمان خلوها من الأخطاء والتحيزات السلبية. كما يجب التأكد من عدم إمكانية استخدامها من قبل أفراد خبيثين أو جهات غير موثوقة لأغراض

غير مشروعة. الجديد هنا هو ضرورة وضع "معايير دولية أو إقليمية لبرمجة وتدريب الذكاء الاصطناعي الفقهي."

- **مراعاة المصالح الشرعية الحقيقية وتجنب المفاسد :**يجب أن يوجه استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء نحو مراعاة وتحقيق المصالح الشرعية الحقيقية والمعتبرة، مثل تيسير الوصول إلى المعلومات الشرعية الصحيحة، وتخفيف الجهد والوقت عن المفتين والمستفتين، وتقديم أجوبة مبدئية للمسائل الواضحة. ويجب الحذر الشديد من استخدامه لأغراض مصالح وهمية أو ذرائع قد تؤدي إلى مفاسد محتملة أو تضليل ديني.
- **تجنب الضرر وضمان المساءلة :**يجب ألا يتسبب استخدام الذكاء الاصطناعي في أي ضرر للأفراد أو المجتمعات، سواء كان ضررًا ماديًا (مثل خسائر مالية نتيجة فتوى خاطئة) أو ضررًا معنويًا (مثل التضليل، أو إرباك الناس في دينهم، أو نشر فتاوى شاذة). يجب أن تصمم الأنظمة لتقليل مخاطر الأخطاء أو سوء التفسير، ويجب تحديد "جهة المساءلة القانونية والشرعية" عن أي خطأ يصدر عن النظام.
- **منع الاستغلال من قبل الفاسدين والإرهابيين والمتطرفين :**يجب اتخاذ كافة الإجراءات الأمنية والرقابية الصارمة لمنع استغلال هذه التقنيات من قبل الفاسدين والمخربين والإرهابيين والمتطرفين لتحقيق مآربهم غير المشروعة، مثل نشر الفتاوى المتطرفة، أو تضليل الناس، أو تحريف النصوص الشرعية. وهذا يتطلب أنظمة مراقبة ذكية (AI-powered monitoring) للكشف عن أي محاولات إساءة استخدام.
- **حفظ الخصوصية وحماية البيانات والأمن السيبراني :**يجب ضمان خصوصية المستفتين وحماية بياناتهم الشخصية واستفساراتهم الشرعية بأعلى مستويات الأمن السيبراني، وعدم تعريضها للاطلاع غير المصرح به أو الاختراق. وهذا يتطلب تطبيق أعلى معايير أمن المعلومات والالتزام بلوائح حماية البيانات) مثل GDPR في أوروبا .(الجديد هو ضرورة تطوير "معايير أمن سيبراني خاصة بالبيانات الشرعية والفقهية" للحفاظ على قدسيتها.
- **قصر الاستخدام على الأغراض المشروعة وخدمة المصلحة العامة :**يجب قصر استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء على الأغراض المشروعة والمباحة شرعًا والمجالات التي تحقق منفعة حقيقية وواضحة للأفراد والمجتمعات، وتتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية. ولا يجب استخدامه لإذكاء النزاعات أو إحداث الفرقة، بل لتوحيد الآراء وتيسير المعلومة.
- **تجنب الأضرار المالية والمخاطر الاقتصادية وحماية الأصول الرقمية :**يجب اتخاذ تدابير احترازية متقدمة لتجنب الأضرار المحتملة على الأموال الخاصة والعامة الناتجة عن استخدام هذه التقنيات، خاصة فيما يتعلق بالمعاملات المالية الرقمية. وهذا يشمل منع التعدي على البيانات المالية، والاستيلاء على الأموال عن طريق السرقة والنهب والاختلاس، وغسل الأموال، وتهريب رؤوس الأموال، وهي جرائم قد تصبح

أسهل مع الاستخدام غير المنظم للتقنيات الحديثة. وهذا يستدعي وضع "أطر شرعية وقانونية للتعامل مع الجرائم السيبرانية المتعلقة بالمال في سياق الذكاء الاصطناعي."

- **الشفافية والقابلية للتفسير (Explainability):** في أنظمة الذكاء الاصطناعي المتقدمة، خاصة نماذج التعلم العميق، قد يكون من الصعب فهم "لماذا" تم الوصول إلى إجابة معينة) مشكلة الصندوق الأسود .(Black Box يجب تصميم الأنظمة المعتمدة في الإفتاء لتكون "قابلة للتفسير"، بحيث يمكن للمفتي البشري أو الخبراء الشرعيين تتبع مسار استدلال النظام، وفهم المصادر التي اعتمد عليها، وكيف توصل إلى الإجابة. وهذا يعزز الثقة ويسمح بالمراجعة والتدقيق.
- **التدريب المستمر للمفتين على أدوات الذكاء الاصطناعي:** لكي يكون الذكاء الاصطناعي أداة فعالة، يجب تدريب المفتين والباحثين الشرعيين على كيفية استخدام هذه الأدوات بفاعلية، وفهم حدودها، وكيفية الاستفادة من قدراتها في البحث والتحليل، ومتى يكون التدخل البشري الحاسم ضروريًا. وهذا يتطلب برامج تدريب متخصصة ومناهج جديدة في كليات الشريعة.
- **تطوير لغة نمذجة فقهية للذكاء الاصطناعي (Ontological Engineering for Fiqh):** لتمكين الذكاء الاصطناعي من فهم النصوص الفقهية واستنباط الأحكام بشكل أعمق، هناك حاجة إلى تطوير "أنطولوجيات" أو "نماذج معرفية" متخصصة للفقه الإسلامي، تصنف المفاهيم والعلاقات بينها والقواعد الأصولية بطريقة يمكن للآلة فهمها ومعالجتها. وهذا سيساعد في الانتقال من مجرد البحث النصي إلى الفهم الدلالي.

الخلاصة: رؤية مستقبلية متوازنة ودور رائد لمؤسسات الإفتاء

أصبح الذكاء الاصطناعي حقيقة تقنية لا يمكن إنكارها أو تجاهلها. وقد أصبح من الضروري على الفقهاء والباحثين الشرعيين التعامل معه بعقلانية وواقعية وبصيرة شرعية، مع استشراف مستقبله. يوضح هذا البحث أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء ليس ممنوعًا بإطلاق؛ بل هو جائز ومستحب في أنواع معينة من الفتاوى التي لا تتطلب اجتهادًا دقيقًا أو مراعاة ظروف خاصة بالمستفتي (الفتاوى الإخبارية أو الأصلية). ويمكن أن يكون أداة قيمة لتوحيد الفتاوى وتيسير الوصول إلى المعلومة الشرعية الصحيحة على نطاق واسع، شريطة الالتزام بضوابط شرعية وتقنية صارمة تضمن موثوقية المعلومة وتحفظ قدسية الشريعة.

أما الفتاوى المتعلقة بالنوازل المعقدة، أو التي تتطلب تحقيقًا دقيقًا للمناط، وتكييفًا شرعيًا للواقعات المتغيرة، ومراعاة لمآلات الأفعال، فإنها تبقى حكرًا على المفتي البشري المؤهل. هذا المفتي الذي يمتلك ملكة فقهية راسخة، وفهمًا عميقًا لمقاصد الشريعة، وروحًا فقهية تمكنه من الإدراك الواسع للواقعات البشرية والاجتماعية والنفسية. فالذكاء الاصطناعي، بآلياته الحسابية ومعلوماته المبرمجة، لا يمكن أن يحل محل هذه القدرات البشرية الفريدة التي تتجاوز مجرد معالجة البيانات إلى الفهم العميق للوجود البشري وتفاصيله. إن الذكاء الاصطناعي، في جوهره، هو أداة مساعدة قوية، وليس بديلاً شاملاً للعقل البشري. فالمفتي المسلم لا غنى عنه في قيادة الأمة بالفتوى الصحيحة المستنيرة التي تراعي مصالح العباد والبلاد في ضوء الشريعة السمحة.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمة اليوم يكمن في تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي موثوقة، وبرمجتها بدقة متناهية وفق المذاهب الفقهية المعتبرة، وتضمينها آليات شفافة وقابلة للتفسير. ويجب أن تخضع مخرجات هذه الأنظمة للمراجعة الدورية من قبل لجان شرعية متخصصة، مع وضع آليات رقابة صارمة لمنع إساءة الاستخدام، وتحديد المساءلة الشرعية والقانونية. ويقع على عاتق المتخصصين في الإفتاء مسؤولية عظيمة في قيادة هذا التطور، وتوجيه هذه التقنية وتسخيرها لخدمة الشريعة الإسلامية وتحقيق مصالح المسلمين، وجعلها عونًا على نشر المعرفة الشرعية الصحيحة وتيسير الفتوى على الناس، والارتقاء بمؤسسات الإفتاء إلى مستويات جديدة من الفاعلية والكفاءة مع الحفاظ على الأصالة.

المصادر والمراجع

١. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق، ط٥، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م .
٢. القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس الصنهاجي، الإحكام في تمييز الفتاوى وتصرفات القاضي والإمام، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط٢، ١٤١٧ هـ.
٣. الزيدي، طه أحمد، ضوابط الإفتاء بالذكاء الاصطناعي: دراسة فقهية معاصرة، (ورقة بحثية منشورة في مجلة علمية محكمة، أو كتاب متخصص؛ يرجى استكمال بيانات النشر الدقيقة إن وجدت) .
٤. مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي بالدوحة، "الذكاء الاصطناعي: أحكامه وضوابطه وأخلاقه." (يرجى تحديد رقم الدورة وتاريخها إن أمكن) .
٥. عفانة، حسام الدين بن موسى، الإفتاء بالذكاء الاصطناعي، (يرجى توضيح بيانات النشر الكاملة للكتاب ورقم الصفحة لكل إحالة) .
٦. عياد، نظير، "الذكاء الاصطناعي في خدمة الشريعة: رؤية مستقبلية"، كلمة في المؤتمر الخامس لكلية الآداب بجامعة المنصورة، (يرجى تحديد تاريخ المؤتمر) .
٧. **أبحاث ومقالات علمية معاصرة حول أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في المجالات الحساسة، وشفافية أنظمة التعلم العميق، وتحديات التحيز في البيانات الضخمة (Recent scholarly articles on AI ethics in sensitive domains, explainable AI, and bias in big data).**
٨. **تقارير ودراسات صادرة عن هيئات دولية ومنظمات تكنولوجية حول استخدام الذكاء الاصطناعي في المجالات القانونية أو الأخلاقية (Reports from international bodies and tech organizations on AI in legal/ethical fields).**

الفهرس

التقسيمات	الموضوع	الصفحة
مقدمة	**ثورة الذكاء الاصطناعي وتحدياتها الفقهية**	1
	مبررات البحث وأهدافه	1
	الغاية	1
	المنهجية	1
	الجمهور المستهدف	1
أولاً	**مفهوم الإفتاء: تأصيل شرعي**	٢
	التعريف اللغوي	٢
	المفهوم الاصطلاحي	٢
ثانياً	**الذكاء الاصطناعي: محاكاة العقل البشري وقدراته المتقدمة**	٢
	تعريف الذكاء الاصطناعي	٢
ثالثاً	**الإفتاء بالذكاء الاصطناعي: التقاطع الجديد والتطبيقات المستقبلية**	٣
	تعريف الإفتاء بالذكاء الاصطناعي	٣
رابعاً	**الحكم الشرعي لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: تفصيل وتأصيل وتحديات معاصرة**	٣
١	الفتاوى غير المتعلقة بظروف فردية خاصة ولا تخضع للموازنة بين المصالح والمفاسد الخاصة (الفتاوى الأصلية أو الإخبارية)	٤
	أدلة جواز الاستفتاء في هذا النوع من القرآن والسنة	٤
٢	الفتاوى القائمة على الأعراف، أو المصحوبة بقرائن سياقية، أو التي تتضمن ظروفًا تغيّر الفتوى غالبًا (الفتاوى الاجتهادية أو النوازل)	٥
خامساً	**ضوابط استخدام الذكاء الاصطناعي في الإفتاء: إطار شامل وتحديثات تنظيمية**	٧
الخلاصة	رؤية مستقبلية متوازنة ودور رائد لمؤسسات الإفتاء	٩
المصادر	**المصادر والمراجع**	١١
الفهرس		١٢